المزايا الإقتصادية للتجارة الالكترونية

شهدت التجارة الدولية في السنوات الأخيرة تغيراً جذرياً نجم عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية وقدرة شبكة الانترنت تكنولوجياً على أن تجمع دول العالم في سوق الكترونية عالمية وفي تبادل للمعلومات تتيح مزايا واسعة المدى للاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء.

ويرى البعض أن عام 1998 هو نقطة الانطلاق للتجارة الالكترونية حيث أنفق المستهلكون نحو (4) مليارات دولار من خلال الانترنت في عطلة عيد الميلاد، في حين يرى آخرون أن عام 1995 يمثل نقطة الانطلاق الحقيقية لهذا المجال الجديد في التبادل التجاري. إن الاختلاف في تحديد البداية لا ينفي الاتفاق حول أهمية الإسراع في دخول التجارة الالكترونية نظراً للمكاسب المهمة التي تحملها.

ويمكن تعريف التجارة الالكترونية على أنها تبادل السلع والخدمات عبر الوسائل الالكترونية، وقد ظهرت هذه التجارة اعتماداً على توفر تكنولوجيتين تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات اللتين أفرزتا ضمن اندماجهما البنية التحتية – الانترنت، والتي أوجدت بدورها القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لنشر التجارة الكترونياً ما بين صغار ومتوسطي الناشطين في التجارة. ويمكن للتجارة الكترونيا أن تتم ما بين أطراف أساسية ثلاثة هي مجموعات الأعمال (الشركات) – الدولة – الأفراد، وتعد مجموعات الأعمال أكثر الأطراف تعاملاً في الوقت الراهن.

لقد بدأت التجارة الالكترونية تشكل تحدياً للقواعد التحليلية والعملية للتجارة الدولية وتحدث ثورة فيها لمجموعة من الأسباب يأتي في المقدمة منها قدرتها في تخفيض تكاليف الصفقات عالمياً ومن ثم فهي تقلل من العقبات الجغرافية التقليدية، فضلاً عن ذلك فأنها تسمح بظهور منافسين جدد في عدد متزايد من الأسواق ويمكن لشركات (واقتصاديات) صغيرة أن تصبح منافساً ناجحاً في الأسواق باستنادها إلى شبكات المعلومات الأمر الذي يجعل البائع والمشتري يعرفان على الفور الأسعار والنوعية وشروط التسليم التي يعرفها مختلف المنافسين.

ونتيجة لذلك تطورت التجارة الالكترونية بسرعة كبيرة جداً فمن (8) مليارات دولار عام 1997 إلى (150) مليار عام 2000 و(300) مليار عام 2002 ويتوقع أن تصل إلى أكثر من (1000) مليار دولار عام 2020. وأمام كل ذلك يتوقع أن تؤدي التجارة الالكترونية إلى حدوث مجموعة من النتائج المهمة والتي يمكن تحديد أهمها بالآتي:

1- يرى البعض أن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي المستفيد الأكبر من التجارة الالكترونية، فمن خلال اتصالها بالانترنت تستطيع هذه الشركات النفاذ إلى أسواق جديدة ليس بإمكانها دخولها بأية طريقة أخرى، وبواسطة بضعة آلاف من الدولارات يصبح بوسع أي شخص بدء أعمال تجارية في إطار التجارة الالكترونية ولا يتعلق الأمر بأن التجار يمكنهم تسويق منتجاتهم عالمياً وبأسعار متدنية فحسب بل أيضاً أن تكلفة المعاملات الالكترونية هي أدنى من تكلفة المعاملات التي تتم بطريقة تقليدية، فضلاً عن ذلك تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجهيز عمليات العقود والمدفوعات وتسلم المنتجات إلى المستهلكين من دون وسطاء.

إلى جانب ذلك تتيح شبكة الانترنت المجال لهذه الشركات في البلدان النامية الوصول إلى الأسواق ذات القوة الشرائية الكبيرة كتلك التي في الولايات المتحدة وأوروبا، فضلاً عن أن ممارسة الأعمال التجارية على الانترنت توفر للشركات إمكانية الحصول بشكل ملائم على أفضل نوعيات المواد الأولية والسلع الرأسمالية.

2- يتمتع المستهلكون بفوائد مماثلة لما تحصل عليه الشركات تقريباً فهم يستطيعون التبضع بأسعار أفضل والاختيار من مجموعة واسعة من المنتجات والتحرر في الوقت نفسه من القيود الجغرافية لحدود الحي أو المدينة ومن ثم شراء السلع والخدمات من جميع أنحاء العالم عبر الانترنت، ومع هذه القدرة على الاختيار يستطيع المستهلكون التأثير في نوعية وسعر السلع التي يشترونها. وربما تكون المزادات العلنية على الانترنت أحد الأمثلة على مزايا التجارة الالكترونية حيث تعد هذه المزادات بمثابة أسواق افتراضية تجمع أعداداً لا تحصى من البائعين والمشترين، كما أنها تعد أدوات ذات كفاءة عالية في ضبط الأسعار، فالمشترون يزايدون لكي يصلوا إلى سعر مقبول هو عادة أقرب ما يكون إلى سعر السوق الحقيقي للسلعة.

3- وعلى المستوى الوطني تؤثر التجارة الالكترونية في القدرة التنافسية وحركية المشاريع وسلوك المستهلك في البلد وفي الوقت الراهن لا تمتلك البلدان النامية القدرة على التوسع بسبب الأسواق المحدودة. وستخلق لها التجارة الالكترونية على الفور أسواقاً جديدة بتوسيع نطاق تغطيتها وبالتالي حجم أعمالها فضلاً عن أن الشركات ذات الإنتاج المحلي سوف تضطر لرفع مستويات الصناعة التحويلية والخدمات لديها لتوفير منتجات أفضل للأسواق المحلية الالكترونية الأجنبية التي توفر منتجات ذات نوعية أفضل وبأسعار أقل، ومع أن هذا يطرح تحدياً كبيراً أمام الشركات التجارية المحلية فانه يخلق في الوقت نفسه فوائد أكبر للشركات على المدى البعيد مع تحولها لتصبح أكثر قابلية للتغيير مما يضطرها إلى رفع نوعية منتجاتها ومستويات إدارتها إلى المستويات العالمية.

4- يعتقد البعض من المختصين بأن التطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيقود إلى وضع اقتصادي عديم الاحتكاك (Frictionless) حيث تكون فيه كلفة العملية التجارية أقرب إلى الصفر، وتتلاشى فيه الحواجز ما بين الدول والأسواق، فضلاً عن ذلك فإن التعامل المباشر دون وجود وسطاء في العملية التجارية سيؤدي إلى انخفاض كلفة الإجراءات التجارية وبالنتيجة سينعكس على كلفة الإنتاج مما سيشجع المنتجين للدخول في مسالك جديدة في الإنتاج والتسويق.

5- تنامي استخدام النقود الالكترونية، حيث تعمل بعض المؤسسات المالية على تطوير جميع وسائل الدفع المعروفة لتتناسب مع مقتضيات التجارة الالكترونية وفي هذا المجال فقد جرى تطوير استخدام الشيكات الورقية إلى نظام الشيكات الالكترونية، ويعتمد تحويل الشيكات الورقية إلى شيكات رقمية على أساس الدراسات التي تمت في الولايات المتحدة والتي أوضحت أن البنوك تستخدم سنوياً أكثر من 500 مليون شيك ورقي تكلف إجراءات تشغيلها نحو 79 سنتاً لكل شيك وتتزايد أعداد الشيكات بنسبة 3% سنوياً وعندما أجريت دراسة عن إمكانية استخدام الشيكات الالكترونية أتضح أن تكلفة التشغيل للشيك يمكن أن تنخفض إلى 25 سنتاً وهو ما يحقق وفرا يزيد على 250 مليون دولار سنوياً في الولايات المتحدة فقط.

أخيراً لابد من الإشارة إلى أن التجارة الالكترونية وعلى الرغم من كل المزايا التي تحملها ما زالت تواجه العديد من العقبات والمشاكل التي يقف في مقدمتها عدم وضوح القوانين والتشريعات الخاصة بها وانعدام تجانس تلك القوانين إن وجدت، فضلاً عن المشاكل النقدية والمصرفية الخاصة بالعمليات التجارية الالكترونية وكثرة عمليات الاحتيال والتزوير التي تتم عبر شبكة الانترنت في هذا المجال إلا أن كل ذلك لا ينفي ما أحدثته تجارة الانترنت وما ستحدثه من تغيرات في هيكل السوق التجارية والوسائل المستخدمة فيها.

All Rights Reserved © Arab British Academy for Higher Education